

آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي

The government subsidy mechanisms in Algeria and its role in economic diversification

الحاج بن شاعة*

طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3

benchaa1984@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/16

تاريخ القبول: 2021/05/06

المخلص

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة دور آليات الدعم الاقتصادي الحكومي في تنويع الاقتصاد في الجزائر، بالاعتماد على جرد لأهم آليات الدعم المستعملة من طرف الحكومة، وإحصاء التكاليف المترتبة على ذلك، والنتائج المتحققة عنها.

لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد محدودية آليات الدعم الحكومي في تنويع الاقتصاد، مع تزايد عبئها المالي على ميزانية الدولة، وظهور نتائج عكسية تعرقل مسار التنويع. وفي هذا الصدد وجب على السلطات تغيير السياسات المتبعة واتخاذ تدابير وآليات أخرى أكثر فعالية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الدعم الحكومي؛ الصناديق الخاصة؛ النفقات الجبائية؛ المنافسة؛

Abstract

This paper aims to study the role of the economic government subsidies in economic diversification in Algeria, by listing the main subsidies mechanisms used by the government, counting the costs induced by it, and the achieved results.

The study concluded that the results of diversifying the economy by the government economic subsidies are limited, with its increasing financial burden on the State budget, and the appearance of contradictories results which hinder the process of diversification. In this regard, the authorities should change the followed policies and take other measures and mechanisms more efficient to achieve the economic diversification.

Keywords: Algeria; government subsidy; special funds; tax expenditures; competition;

*المؤلف المرسل: الحاج بن شاعة، الإيميل: Benchaat1984@yahoo.fr

مقدمة:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بصفة رئيسية على قطاع المحروقات الذي تشكل مداخله في المتوسط أكثر من 40% من الناتج الوطني الخام، 60% من إيرادات الخزينة العمومية، و97% من مداخل البلاد من العملة الصعبة. تسببت التبعية المفرطة لهذا القطاع في جعل الاقتصاد الوطني عرضة لمخاطر تقلبات سوق النفط العالمي، وهو ما فرض على السلطات الجزائرية ضرورة العمل على تنويع الاقتصاد.

يهدف التنويع الاقتصادي الى الرفع من مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات، كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة في الناتج المحلي الخام.

من أجل تحقيق ذلك، اتخذت السلطات في الجزائر العديد من السياسات التي من ضمنها الدعم الحكومي الاقتصادي الموجه للمتعاملين الاقتصاديين. يتمثل هذا الدعم في منح أموال بصفة مباشرة أو مباشرة للمتعاملين الاقتصاديين، أو بالتخلي عن تحصيل أموال مستحقة عليهم للخزينة العمومية.

على الرغم من صعوبة تقييم فعالية سياسات الدعم الحكومي الاقتصادي، تتفق العديد من الدراسات التطبيقية الى أن هذا النوع من الدعم لم يحقق النتائج المرجوة منه وانحرف في غالبيته عن أهدافه.

إشكالية الدراسة:

يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في السؤال الرئيسي التالي: **كيف تساهم آليات الدعم الحكومي في تنويع الاقتصاد الجزائري؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما هي آليات الدعم الاقتصادي التي استخدمتها السلطات في الجزائر من أجل تنويع الاقتصاد؟
- ما هي التكاليف التي تحملتها الخزينة العمومية من أجل التنويع الاقتصادي باستخدام سياسة الدعم للمتعاملين الاقتصاديين؟
- ما مدى تحقيق الجزائر للتنويع الاقتصادي؟

الفرضيات:

- آليات الدعم المطبقة في الجزائر لم تؤدي الى التنويع الاقتصادي.
- آليات الدعم انحرفت عن أهدافها، وكان لها تأثير سلبي على مسار التنويع الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

- عرض أهم المفاهيم الخاصة بالدعم الحكومي، وخاصة الدعم الاقتصادي،
- جرد أهم آليات الدعم الحكومي الاقتصادي في الجزائر،
- تقييم التكاليف الخاصة بكل نوع من أنواع الدعم الحكومي الاقتصادي،
- عرض نتائج الدعم الاقتصادي في مجال التنويع الاقتصادي،
- تقديم اقتراحات وتوصيات من أجل ترشيد الدعم الحكومي الاقتصادي وجعله أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية وشفافية من حيث تسيير الأموال العمومية.

منهج وشكل البحث:

نظرا لارتباط دراسة هذه الإشكالية بالعديد من الجوانب، سنستخدم المنهج الوصفي في تجميع وتصنيف مختلف المعلومات المتعلقة بالدعم الحكومي الاقتصادي نظريا وعمليا، وذلك بالاستناد الى المصادر الوطنية والأجنبية وكذلك الوثائق الحكومية الوطنية. كما سنستخدم المنهج التحليلي في قراءة وتحليل مختلف البيانات والمعلومات للتوصل الى النتائج وصياغة التوصيات. لأجل ذلك سنتطرق في هذه الدراسة الى النقاط التالية:

- 1- مفاهيم حول الدعم الحكومي،
- 2- آليات الدعم الحكومي الاقتصادي في الجزائر، الأسس والأهداف،
- 3- تقييم التكاليف المالية والآثار الاقتصادية للدعم الحكومي،
- 4- تأثير الدعم الحكومي الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

1. مفاهيم حول الدعم الحكومي government subsidy:**1.1 تعريف الدعم الحكومي:**

لغويا يُعرّف الدعم "Subsidy" بأنه: "المال المدفوع من طرف الحكومة أو منظمة من أجل خفض كلفة الخدمات أو إنتاج المنتجات" (Oxford, 2020). أما اصطلاحا، يُعتَبَر دعما الإجراء الحكومي الذي بمقتضاه يتم منح مزايا مالية للمنتجين أو المستهلكين يترتب عليه زيادة في دخولهم أو خفض لتكاليفهم (Cox, 2006, p. 25). فيقتضي الدعم صرف الحكومة (أو الهيئات التابعة

لها) لقيمة مالية من ميزانيتها العمومية لصالح المستهلك أو المنتج، أو تخليها عن تحصيل مداخيل جبائية مستحقة.

يكتسي موضوع الدعم أهمية بالغة خاصة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية. حيث تم التطرق له لأول مرة في الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، (General Agreement on Tariffs and Trade, 1947). غير أن هذا المصطلح بقي غير واضح المعالم لغاية سنة 1994، التي شهدت ميلاد الاتفاق حول الدعم والتدابير التعويضية (ASCM, 1994). فحسب هذا الاتفاق يعتبر الدعم موجودا إذا:

- 1- كانت هناك مساهمة مالية من حكومة أو أي هيئة عمومية في إقليم الدولة العضو، أي عندما:
 - تتضمن ممارسة الحكومة تحويل مباشر لأموال (مثل: المنح، القروض، وشراء أسهم)، أو إمكانية وجود تحويل مباشر للأموال أو الخصوم (مثل ضمانات القروض)،
 - تتنازل الحكومة عن إيرادات حكومية مستحقة و/أو تترك تحصيلها (مثل الحوافز الجبائية)،
 - تقدم الحكومة سلعا أو خدمات، غير البنية الأساسية، أو شراء السلع،
 - تقدم الحكومة مدفوعات إلى آلية تمويل أو تعهد إلى هيئة خاصة أو توجهها لتنفيذ مهمة أو أكثر من المهام المبينة في النقاط الثلاث المشار إليها أعلاه،

أو 2- يوجد أي شكل من دعم الدخل أو الأسعار بمعنى المادة السادسة عشر من اتفاقية جات "GATT" 1994،

2.1 أنواع وأشكال الدعم:

1.2.1 أنواع الدعم:

يمكن تقسيم أنواع الدعم على النحو التالي: دعم للطلب، ودعم للعرض:

- دعم الطلب أو دعم الاستهلاك "Consumption subsidy":

وهو الدعم الذي تقدمه الحكومة للمستهلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تحسين قدرته الشرائية لإقتناء مجموعة من السلع والخدمات الاستهلاكية.

– دعم العرض "offer subsidy":

ويشمل ذلك على الأخص: دعم الإنتاج "Production subsidy"، دعم التصدير "Export subsidy"، دعم التشغيل "Employment subsidy".

2.2.1 أشكال الدعم الحكومي:

يمكن أن يأخذ الدعم الحكومي أشكالا متعددة. من أهمها:

– الدعم النقدي "Cash subsidy":

وذلك بتقديم مبلغ مالي نقدا من طرف الحكومة للجهة المستفيدة،

– امتيازات جبائية "Tax concessions":

يأخذ هذا الدعم شكل تخفيف العبء الضريبي أو شبه الضريبي (كاشتراكات العمال). يستفيد من ذلك عادة القطاعات الناشئة والاستراتيجية، وأرباب العمل الذين يقومون بتوظيف البطالين،

– تحمل المخاطر "Assumption of risk":

يأخذ هذا الدعم عادة شكل ضمان القروض ومنح قروض بشروط تفضيلية للجهة المستفيدة، أو تحمل المخاطر التجارية أو السياسية في حالة المعاملات الدولية،

– سياسات الشراء الحكومية "Government purchase policies":

يتجسد هذا الدعم بالتزام الدولة بشراء المنتج من المنتج، وهو شائع خاصة في المنتجات الفلاحية. حيث تسعى الحكومة من خلاله لتحفيز الإنتاج وتكوين مخزون احتياطي استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية، وتفعيل آليات تسمح بضبط التموين والأسعار.

– شراء أسهم الشركات في البورصة "Stock purchases":

قد تعتمد الحكومات بشكل متفاوت الى شراء أسهم بعض الشركات من أجل إبقاء أسعار أسهمها عند مستوى معين. يتم ذلك خاصة في حالة الأزمات والطوارئ من أجل إبقاء الشركات قائمة وتجنّبها الوقوع في الإفلاس. في حالات أخرى تقوم الحكومة بسداد أو شراء ديونها.

3.1 أهداف الدعم الحكومي، وسلبياته:

- يعتبر الدعم الحكومي من بين الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة من أجل تفادي "فشل الأسواق market failures"، و "الآثار الجانبية externalities"، بغية تحقيق رفاهية أكبر للمستهلك ونجاعة اقتصادية أمثل، أو لتحقيق هدف فيه مصلحة عامة مشتركة. من أهم هذه الأهداف نجد:
- تخفيض الأسعار والتحكم فيها: خاصة في السلع التي يعرفها تقلبات في السوق الدولية مثل الوقود والسلع واسعة الاستهلاك،
 - تحقيق عرض أكبر للمنتجات،
 - تجنب تراجع بعض القطاعات على المدى الطويل، كتلك التي ينبغي ابقاؤها في حالة نشاط مستمرة مثل الزراعة وتربية الحيوانات وقطاع الصيد،
 - تحقيق أهداف جيواستراتيجية بدعم الصناعات الاستراتيجية والحيوية،
 - غير أنه في أحيان عديدة تحيد إجراءات الدعم عن أهدافها وتتسبب في السلبيات التالية:
 - انقطاع التموين: ذلك أن الأسعار المنخفضة قد تؤدي إلى زيادة مفاجئة في الطلب لا يمكن للعارضين تلبيته. كما قد تؤدي زيادة الطلب إلى ارتفاع مفاجئ في الأسعار،
 - صعوبة قياس فعالية الدعم،
 - لجوء الحكومات لزيادة الضرائب من أجل تمويل نفقات الدعم.

2. آليات الدعم الحكومي في الجزائر:

طبقا لتعريف الدعم المشار إليه أعلاه (ASCM, 1994)، يمكن التمييز بين خمسة أنواع رئيسية من الدعم طبقتها الجزائر منذ الاستقلال:

- دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك،
- سداد وشراء ديون الشركات العمومية،
- تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخواص،
- دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة،
- التخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم للأنشطة الاستثمارية.

باستثناء النوع الأول من الدعم، كانت كل أنواع الدعم موجهة للأعوان الاقتصاديين (عموميين وخواص) والمعنيين بإنتاج السلع والخدمات.

1.2 سداد وشراء ديون الشركات العمومية:

من أجل أهداف اقتصادية، وعلى الأخص اجتماعية مرتبطة بالحفاظ على مناصب الشغل، أصبح سداد وشراء ديون شركات القطاع العام لدى البنوك تقليدا راسخا في الممارسات الحكومية. فكانت المادة 217 من القانون رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري تمنع اشهار افلاس وتصفية الشركات المملوكة للدولة والجماعات المحلية، لغاية تعديلها جُزئيا بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993.

كان يتم تطهير ديون مؤسسات القطاع العام عبر منح الخزينة العمومية لقروض للشركات العاجزة بموجب المادتين 34 و35 من قانون المالية لسنة 1970 والتي لم تكن قادرة على تسديدها (Bouzidi, 2008, p. 17). تغيرت هذه الممارسة بالتأسيس لأول إطار قانوني لتطهير المؤسسات العمومية بموجب المادة 143 من قانون المالية لسنة 1991، والتي أنشأت ما يسمى بـ"صندوق تطهير المؤسسات العمومية"، كما أن المادة 148 من نفس القانون رخصت للخزينة العمومية بإعادة شراء الديون التي تحوزها البنوك و المؤسسات المصرفية على المؤسسات العمومية¹. وبموجب المادة 84 من قانون المالية لسنة 2005 أصبحت الاعتمادات المالية المخصصة للتطهير المالي للشركات العمومية يتم إدراجها في قوانين المالية. تم التراجع عن هذا الاجراء بموجب المادة 63 من قانون المالية لسنة 2009 التي رخصت مجددا للخزينة العمومية بإجراء تطهير مالي للمؤسسات والمنشآت العمومية المهددة البنية.

2.2 تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخواص:

مس ذلك بصفة خاصة فئة الفلاحين طبقا للمادة 37 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001. بموجب هذا النص تم منح ترخيص للخزينة العمومية بمعالجة ديون الفلاحين اتجاه الدولة والنظام المصرفي بهدف تمكين هؤلاء من استرجاع قدراتهم التمويلية الذاتية وقدراتهم على الوفاء.

¹ للمزيد طالع المرسوم التنفيذي رقم 91-75 المؤرخ في 16 مارس 1991 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 063-302 بعنوان "صندوق تطهير المؤسسات العمومية".

تتم معالجة هذه الديون (تَحْمُل الديون) بإصدار الخزينة العمومية لسندات لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بفائدة تقدر ب 6% سنوياً لمدة عشرين سنة ابتداء من 02 يناير 2001¹.

لم يتم تحديد أجل لنهاية سريان هذا الإجراء، مما يمكن الحكومة اللجوء له في أي وقت.

3.2 دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة:

تستفيد العديد من القطاعات من دعم الحكومة في شكل اعانات مالية مباشرة أو قروض بشروط تفضيلية، يتم التكفل بنفقاتها من خلال الصناديق الخاصة المنشأة بواسطة قوانين المالية في شكل "حسابات تخصيص خاصة" (ح ت خ) تفتح لدى الخزينة العمومية، وتوضع تحت تصرف الوزير المكلف بالقطاع. فيما يلي أهم عمليات الدعم في هذا الإطار:

1.3.2 دعم الفلاحة:

يتم صرف الدعم للقطاع الفلاحي أساساً من خلال الصناديق التالية:

– الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (ح ت خ 139-302):

المنشأ بمقتضى المادة 58 من قانون المالية لسنة 2013. حدد المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 01 غشت 2013 إيرادات ونفقات هذا الصندوق. حيث تشمل النفقات²: تطوير الاستثمار الفلاحي، ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية، وضبط الإنتاج الفلاحي.

– الصندوق الوطني للتنمية الريفية (ح ت خ 140-302):

المنشأ بمقتضى المادة 59 من قانون المالية لسنة 2013. حدد المرسوم التنفيذي رقم 13-281 المؤرخ في 01 غشت 2013 إيرادات ونفقات هذا الصندوق. حيث تشمل النفقات³: مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، التنمية الريفية وتنمية الأراضي عن طريق الامتياز، ودعم مربّي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحيين.

¹ قرار وزير المالية المؤرخ في 03 فبراير 2002، الجريدة الرسمية رقم 14-2002.

² القائمة المفصلة لإيرادات ونفقات هذا الصندوق محددة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 أبريل 2014 (ج ر رقم 30-2014).

³ القائمة المفصلة لإيرادات ونفقات هذا الصندوق محددة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 أبريل 2014 (ج ر رقم 30-2014).

– الصندوق الوطني لإعانة الصيد البحري والحرفي وتربية المائيات (ح ت خ
:(302-080

المُنشأ بمقتضى المادة 144 من قانون المالية لسنة 1994. حدد المرسوم التنفيذي رقم 95-173 المؤرخ في 24 جوان 1995 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 13-214 المؤرخ في 09 جوان 2013 إيرادات ونفقات هذا الصندوق. حيث تشمل النفقات الإعانات المقدمة لترقية الصيد البحري وتربية المائيات، والإعانة المالية المقدمة للبحارة الصيادين خلال فترة الراحة البيولوجية.

2.3.2 دعم الطاقة:

يتم دعم الإنتاج في هذا القطاع من خلال عدة تدابير. نورد فيما يلي أهمها:

– الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشاركة (ح ت خ
:(302-131

المُنشأ بمقتضى المادة 108 من قانون المالية لسنة 2015. حدد المرسوم التنفيذي رقم 15-319 المؤرخ في 13 ديسمبر 2015، المعدل والمتمم، إيرادات ونفقات هذا الصندوق. حيث نجد من بين نفقات هذا الصندوق ما يلي¹:

– منح قروض بدون فوائد والممنوحة للاستثمارات الحاملة للفعالية الطاقوية وغير المسجلة في برنامج التحكم في الطاقة،

– منح ضمانات على القروض المنجزة لدى البنوك والمؤسسات المالية،

– منح العلاوات بعنوان تنويع انتاج الكهرباء :

في إطار تنويع مصادر انتاج الطاقة الكهربائية، وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-218 المؤرخ في 18 جوان 2013 المعدل والمتمم، يستفيد منتجو الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة والهجينة من علاوات عن طريق بيع الكهرباء التي ينتجها بتسعيرة الشراء المضمونة. تمثل هذه العلاوات الدخل الذي يمكن أن يغطي التكاليف الإضافية الناجمة عن انتاج الكهرباء المتجددة أو الإنتاج المشترك مع ضمان مردود مالي لمنشأة الإنتاج بفضل تسعيرة الشراء المضمونة المطبقة عليها.

¹القائمة المفصلة لإيرادات ونفقات هذا الصندوق محددة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 ديسمبر 2016 (ج ر رقم 02-2017).

3.3.2 دعم الصناعة:

أهم آلية لدعم الصناعة هي الصندوق الوطني لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية (ح ت خ 124-302)، والذي تم إنشاؤه بموجب المادة 118 من قانون المالية لسنة 2015. تم دمج ثلاثة صناديق سابقة في هذا الصندوق، وهي: صندوق دعم الاستثمار، صندوق ترقية التنافسية الصناعية، والصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حدد المرسوم التنفيذي رقم 16-163 المؤرخ في 2 جوان 2016 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 18-169 المؤرخ في 26 جوان 2018، قائمة إيرادات ونفقات هذا الصندوق. تشمل نفقات هذا الصندوق¹: دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم الاستثمار، وترقية التنافسية الصناعية.

4.3.2 دعم قطاع السياحة:

أهم آلية لدعم السياحة هي صندوق دعم الاستثمار وترقية ونوعية الأنشطة السياحية (ح ت خ 302-057)، والذي تم إنشاؤه بموجب المادة 70 من قانون المالية لسنة 2008، حيث حل محل صندوق تخصيص المساهمة للترقية السياحية الذي تم إنشاؤه بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 1989. حدد المرسوم التنفيذي رقم 90-112 المؤرخ في 17 ابريل 1990 المعدل والمتمم إيرادات ونفقات هذا الحساب. يمول الصندوق النفقات المرتبطة بالترقية السياحية، وكل النفقات الأخرى المرتبطة بدعم إنجاز مشاريع الاستثمار السياحي.

5.3.2 دعم أنشطة التصدير:

يتم دعم التصدير بواسطة الصندوق الخاص بترقية الصادرات (ح ت خ 302-084) الذي تم إنشاؤه بالمادة 195 من قانون المالية لسنة 1995. حدد المرسوم التنفيذي رقم 96-205 الممضي في 05 يونيو 1996 المعدل والمتمم كفاءات تسيير هذا الصندوق. يتم تشجيع الصادرات

¹القائمة المفصلة لإيرادات ونفقات هذا الصندوق محددة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 ديسمبر 2016 (ج ر رقم 19-2017).

بالتكفل بجزء من تكاليف المصدرين سواءً في مرحلة البحث عن الأسواق أو في عملية التصدير ذاتها¹.

6.3.2 تخفيض نسب الفائدة وضمان قروض القطاع الخاص لدى البنوك:

نورد فيما يلي اهم الآليات التي وضعتها الحكومة في هذا المجال:

– تخفيض نسبة الفائدة على القروض:

يشمل ذلك خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نص على هذا الإجراء المادة 86 من قانون المالية لسنة 2005، والمرسوم التنفيذي رقم 06-319 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 المعدلين والمتممين. يتم دفع التخفيض من الخزينة العمومية لمؤسسة الإقراض من خلال حساب التخصيص الخاص 062-302 الذي عنوانه "تخفيض نسبة الفائدة على الاستثمار".

– صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: Le Fonds de

:garantie des Crédits aux PME (FGAR)

تم إنشاؤه بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 11 جوان 2017. يهدف الصندوق الى ضمان قروض الاستثمار المتحصل عليها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمان على القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مجال: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسعة نشاط المؤسسات، أخذ مساهمات، المرافقة ولاسيما في عمليات التصدير. يؤدي الصندوق كذلك التعويضات المتعلقة بتغطية القروض محل الضمان غير المستوفاة.

– صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: La

Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement

تم إنشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أبريل 2004 والمتضمن القانون الأساسي لهذا الصندوق. وهو عبارة عن شركة ذات أسهم برأسمال يقدر ب 30 مليار دينار.

¹ تفاصيل النفقات محددة بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 غشت سنة 2016، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 084-302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص لترقية الصادات" (ج ر رقم 57 - 2016)، المعدل والمتمم بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 30 أبريل سنة 2019 (ج ر رقم 44-2019).

يهدف الصندوق الى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها. المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان هو 250 مليون دينار. تخص المخاطر المغطاة من الصندوق عدم تسديد القروض الممنوحة، والتسوية أو التصفية القضائية.

4.2 التخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم للأنشطة الاستثمارية:

تضم المنظومة التشريعية الضريبية على ما لا يقل عن 490 إعفاء جبائي (Cour des comptes, 2016, p. 22). نورد فيما يلي أهم النصوص المنشئة لإعفاءات ضريبية متعلقة بالاستثمار، وتلك المتعلقة بالأنشطة الاستخراجية (المحروقات والمناجم).

1.4.2 الإعفاءات الضريبية والجمركية لترقية الاستثمار:

أهم إطار قانوني في هذا المجال هو القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 المتعلق بالاستثمار، والذي واصل إقرار الامتيازات المنصوص عليها منذ أول قانون لترقية الاستثمار لعام 1993. يمنح هذا النص على الخصوص الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، ومن الضريبة على الأرباح إضافة الى الإعفاء أو التخفيض من ضرائب ورسوم أخرى. تشمل كذلك الامتيازات الضريبية المتعلقة بالاستثمار تلك الخاصة بتشغيل الشباب (ANSEJ)، تشغيل البطالين (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والأنظمة الجبائية التفضيلية للصناعات التركيبية المعروفة باسم "CKD وSKD".

2.4.2 الإعفاءات الضريبية والجمركية للأنشطة الاستخراجية:

تمنح القوانين المنظمة لنشاطات المحروقات (القانون رقم 19-13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019) وللمناجم (القانون رقم 14-05 المؤرخ في 24 فيفري 2014) إعفاءات من دفع الحقوق والرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالتجهيزات والمواد والمنتجات والخدمات المرتبطة بهذه النشاطات، بالإضافة للإعفاء من ضرائب ورسوم أخرى.

3. تقييم التكاليف المالية والآثار الاقتصادية للدعم الحكومي:

بعد أن أوردنا في النقطة السابقة أهم آليات الدعم الموجهة نحو المنتجين المعمول بها في الجزائر، نورد فيما يلي أهم التكاليف والآثار لعمليات الدعم.

1.3 تسديد ديون شركات القطاع العام:

استهلك تطهير ديون الشركات العمومية أموالا طائلة منذ عقود. في غياب حصيلة رسمية دقيقة منشورة، نورد فيما يلي بعض الأرقام عما تحملته الخزينة العمومية في هذا الإطار استنادا إلى عدة مصادر:

- كلفت عملية إعادة الهيكلة المالية لـ 300 شركة عمومية 60 مليار دينار بين 1983 و1987، كما بلغت نفقات التطهير المالي للشركات العمومية وبين سنتي 1991 و2001 مبلغ 1200 مليار دينار، أي ما يعادل 17 مليار دولار (Bouzidi, 2008, p. 17)،
- بلغت الأرصدة السالبة (les découverts) للشركات العمومية 208 مليار دينار بنهاية 1998، وخصصت قوانين المالية المتتالية بين 1991 و1997 بعنوان صندوق تصفية ديون الشركات العمومية 642,8 مليار دينار، أي ما يعادل 12 مليار دولار حسب سعر صرف 1997 (Bouzidi, 2008, p. 18)،
- بلغت نفقات التطهير المالي للشركات العمومية بنهاية سنة 2004 مبلغ 26 مليار دولار (المجلس الشعبي الوطني، 2004، صفحة 9)،
- يقيم البنك الدولي كلفة إعادة هيكلة شركات القطاع العام خلال عقد التسعينات بـ 840 مليار دينار أو ما يعادل 21 مليار دولار (World Bank Group, 2000, p. 2)،
- حسب بعض الخبراء بلغت كلفة تطهير ديون شركات القطاع العام 50 مليار دولار بين 1971 و2011، و70% منها لم تحقق أي تقدم بعد كل هذه الأموال المصروفة (Mehtoul, 2011)،
- تم تخصيص 35 مليار دينار لتطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 2005 (المادة 84 من قانون المالية لـ 2005)،

يذكر الوزير السابق للخصوصية وترقية الاستثمار عبد الحميد تمار أن:

- كلفة التطهير المالي لشركات القطاع العمومي التجاري بلغت 1395 مليار دينار بين سنتي 1995 و1998، أي تقريبا نصف الناتج الداخلي الخام لتلك الفترة، بدون أي تحسن،

- في أكتوبر 2008، بلغ حجم ديون القطاع العام لدى البنوك والتي اشترتها الخزينة العمومية 307 مليار دينار، أي ما يعادل 5 مليار دولار،
 - في سنة 2012، تم صرف بين 306 الى 407 مليار دينار لتطهير الوضعية المالية للشركات، وبين 555,5 و 602 مليار دينار تم تخصيصها للاستثمار وإعادة التأهيل، أي 1009 مليار دينار، لكن ذلك لم يغير في الأمر شيء، ففي سنة 2013 كانت مستويات ديون الشركات العمومية تقريبا نفسها مقارنة بالفترة 2002-2010، بمجموع ديون بلغ 1200 مليار دينار،
 - في سنة 2014، بلغت القيمة المضافة للقطاع العمومي الاقتصادي فقط 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ عدد مستخدميه 290000 (Temmar, 2018)،
 - بلغ حجم مخصصات تطهير المؤسسات الاقتصادية العمومية لسنة 2016 وحدها مبلغ 605,8 مليار دينار (Ministère des Finances, 2017, p. 17)، أي ما يعادل 5,7 مليار دولار، وما يعادل 3,6% من الناتج المحلي الداخلي لنفس السنة المقدر ب 160 مليار دولار.
- أثبتت سياسة تطهير ديون شركات القطاع العام بما لا يدع مجالا للشك أنها سياسة غير رشيدة من عدة نواحي. وفي هذا الصدد يرى تمار أن كلفة إبقاء شركات القطاع العام مكلّفة جداً ومهدّدة للأمة (Temmar, 2018). وبما أن مساهمة القطاع العمومي الاقتصادي خارج المحروقات في القيمة المضافة هامشية، فإن أهم هدف من إبقاء الشركات العمومية العاجزة هو الحفاظ على مناصب الشغل. وبناءً على ذلك فقد يكون من سوء الحكمة أن يتم صرف من ميزانية الدولة مبلغا يقدر ب 605,8 مليار دينار (2016)، أي ما يعادل 5,8 مليار دولار و 09,5% من نفقات الميزانية من أجل الحفاظ على 290000 منصب شغل. أي أن الإبقاء على منصب شغل في القطاع العام الاقتصادي يُكلف الخزينة العمومية 2 مليون دينار سنويا (174000 دينار شهريا). إن دراسة تحليلية لشركات القطاع العام تُبين أنه باستثناء بعض الشركات التي هي في وضعية ريع، فإن غالبية الشركات الأخرى تفتقد للنجاعة الاقتصادية من ناحية الإنتاجية والتنافسية (Temmar, 2018).

2.3 تسديد الديون البنكية لبعض المتعاملين الاقتصاديين الخواص:

مس ذلك بصفة خاصة فئة الفلاحين. فقد تم مسح 55 مليار دينار ديون للفلاحين منها 14 مليار دينار سنة 2001 و 41 مليار دينار في 2009 (وَأَج، 2018).

3.3 دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة:

يتم دعم الأنشطة الإنتاجية بموجب آلية الصناديق الخاصة. فيما يلي تطور مخصصات دعم النشاط الاقتصادي بما فيها تخفيض أسعار الفائدة بين سنتي 2008 و 2016:

جدول رقم 1: تطور اعتمادات دعم النشاط الاقتصادي من خلال حسابات التخصيص الخاصة للخزينة خلال الفترة 2008-2016. الوحدة دينار.

السنة	الاعتمادات المصادق عليها	الاعتمادات المعبأة	الفارق
2008	390 596 500 000	383 863 174 100	6 733 325 900
2009	393 405 000 000	345 390 300 000	48 014 700 000
2010	404 638 000 000	337 379 000 000	67 259 000 000
2011	619 117 000 000	595 162 830 000	23 954 170 000
2012	676 234 700 000	600 814 600 000	75 420 100 000
2013	942 951 575 000	807 595 833 000	135 355 742 000
2014	719 743 838 000	633 231 110 000	86 512 728 000
2015	741 891 200 000	561 217 430 000	180 673 770 000
2016	544 449 928 000	454 915 970 000	89 533 958 000
المجموع	5 433 027 741 000	4 719 570 247 100	713 457 493 900

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى قوانين ضبط الميزانية.

من خلال الجدول السابق يتبين أنه تم تعبئة 4719 مليار دينار (ما يعادل 61 مليار دولار) لدعم النشاط الاقتصادي خلال تسعة سنوات، بمعدل 6,8 مليار دولار سنويا. ففي سنة 2016 تم تعبئة 454 مليار دينار أي ما يعادل 4,3 مليار دولار، وهو ما يمثل 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي، و 7,14% من نفقات الخزينة العمومية لذات السنة. يعتري تسيير هذه الصناديق الكثير من النقائص. فرغم أن إنشاؤها يخضع لموافقة البرلمان عبر قوانين المالية، إلا أن تسييرها والعمليات الخاصة بها تقلت بصفه شبه كلية من رقابته، حيث يتم إدراج أرقام إجمالية عنها فقط في قوانين ضبط الميزانية. إضافة لذلك، هناك غياب لبرامج وأجال تنفيذ من طرف الوزارات الوصية للعمليات التي من أجلها تم إنشاؤها، وهو ما يتعارض مع الأحكام القانونية المنظمة لهذه الحسابات. كما أنه

تتراكم في العديد من الأحيان مخصصات معتبرة في هذه الحسابات لعدة سنوات دون صرفها (Cour des comptes, 2015, p. 66).

4.3 النفقات الجبائية:

إن الإحصائيات بشأنها شحيحة، حيث تعرف إدارة الضرائب تأخرا في إعداد نظام معلوماتي متكامل ومندمج يسمح بمعرفة مبلغ الإعفاءات الضريبية الممنوحة بالتفصيل، وهذا على عكس إدارة الجمارك التي يسمح نظامها المعلوماتي بذلك (مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 46).

نورد فيما يلي جدول يبين أهم النفقات الجبائية بين سنتي 2013 و2017:

جدول رقم 2: تطور قيمة المزايا الجبائية للنشاطات الاستثمارية في الجزائر للفترة 2013-2017. الوحدة مليار دينار.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	الجهة المانحة
392,442	325,593	301,839	/	273,665	310,97	مديرية كبريات الشركات - المديرية العامة للضرائب
	64,711	107,551	105,972			الإدارة الجبائية المحلية
564,751	496,021	482,371	404,468	334,89	261,30	المديرية العامة للجمارك
957,193	886,325	891,761	510,44	608,555	572,27	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير مجلس المحاسبة.

من خلال الجدول يتبين أن النفقات الجبائية شهدت تطورا كبيرا، حيث تضاعفت قيمتها في ظرف خمسة سنوات، وأصبحت تمثل خسائر معتبرة للخزينة العمومية. فمثلا في سنة 2016 بلغت مبلغ الإعفاءات الجبائية 886,325 مليار دج أي ما يعادل 8,36 مليار دولار. يشكل ذلك 5,22% من الناتج المحلي الإجمالي، و13,94% من نفقات الميزانية العامة. ينطبق الأمر بصفه شبه كلية بالنسبة لباقي السنوات.

تتخلى الدولة عن تحصيل هذه المبالغ لتشجيع نشاطات اقتصادية بغرض خلق القيمة المضافة والشغل. غير أنه تبعا لمختلف تقارير مجلس المحاسبة، هناك غياب لأي تقييم لأثر هذه المزايا الجبائية على الاقتصاد وما تجلبه هذه المزايا من قيمة مضافة ومن مناصب عمل (Cour des comptes, 2018, p. 23).

وعلى العكس من ذلك، فقد تحولت الإعفاءات الجبائية إلى وسيلة من أجل تحويل العملة الصعبة للخارج خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية. حيث يستغل الباحثون عن الربح هذا الوضع من أجل تحويل الأموال الى الخارج مقابل "عمليات استيراد وهمية لتجهيزات استثمارية" بإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية وذلك بتضخيم فواتير شراء هذه التجهيزات (Meddahi, 2019)، والتي في كثير من الأحيان يحولها أصحابها عن وجهتها. وفي هذا الإطار قامت مصالح

الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار بين سنتي 2012 و 2014 بإلغاء 18021 مقرر استقادة من المزايا المتعلقة بالاستثمار من بين 27165 مقرر، أي ثلثي عدد المشاريع المصرح بها للفترة (Cour des comptes, 2015, p. 28)

نظرا لضخامة حجم الإعفاءات الجبائية يوصي مجلس المحاسبة بـ: "مجهودات إضافية في متابعة الاستثمار من أجل تفادي خسائر للخزينة العمومية، خاصة فيما يتعلق بعدم احترام المستثمرين لتعهداتهم بسبب غياب مراقبة انجاز مشاريعهم. هذه الوضعية تتعدّد أكثر بفشل في التنسيق بين مختلف المتدخلين من جمارك، ضرائب، الأملاك الوطنية والأجهزة الوطنية لدعم الاستثمار. وهو ما دفع بعض المستثمرين الى تحويل المشاريع عن وجهتها الأولية، وفي بعض الحالات، الى التنازل عن التجهيزات المقتناة في هذا الإطار... وهذا ما يبين الحجم الكبير للامتيازات الممنوحة، والمدمجة من طرف الدولة، في غياب ميكانيزمات للمتابعة والمراقبة والتقييم." (Cour des comptes, 2018, p. 23)

إن هذا التقييم الصادر عن أسمى هيئة رقابية مالية في الدولة، يبين بشكل صريح على أن سلبات سياسة دعم الاستثمار عن طرق التحفيزات الجبائية طغت على إيجابياتها، ويدعو الى مراجعتها.

إضافة لذلك، قامت وزارة الصناعة بدراسة توصلت الى أنه: "ينبغي استعجالا إعادة النظر جذريا في سياسة المزايا الجبائية الممنوحة في إطار نظام التركيب والتجميع SKD/CKD، الذي لم يُخفض فقط المداخل الجبائية لميزانية الدولة بل كذلك تعادها لاحتياجات الصرف، دون تحقيق الأهداف المرجوة" (Ministère de l'industrie, 2017).

من خلال هذين التقييمين الصادرين عن مؤسستين حكوميتين يمكن الاستنتاج أن التحفيزات الضريبية لتشجيع الاستثمار قد فشلت في تحقيق أهدافها، وتجاوزت أضرارها المالية للخزينة العمومية لتتعدّها الى استنزاف احتياطي الصرف من خلال ممارسات احتيالية، وإبعاد المستثمرين الحقيقيين من السوق.

4. تأثير الدعم الحكومي الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات:

بعد أن تطرقنا الى الآثار المالية للدعم الحكومي الاقتصادي سنتناول في هذه الفقرة تأثير الدعم الحكومي على إنتاجية وفعالية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، ونخص بالذكر هنا قطاعات الصناعة التحويلية، الفلاحة، والسياحة، وهي قطاعات كان يتم التعويل عليها لقيادة قاطرة التنويع الاقتصادي.

1.4 الصناعة التحويلية:

يعتبر تراجع القطاع الصناعي التحويلي الظاهرة التي تميز بشكل أحسن المسار الاقتصادي للبلد خلال العقدين الأخيرين. حيث شهدت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تنهقرا مستمرا منذ نهاية سنوات الثمانينات. فبعد أن كانت 15% في سنة 1990 تراجعت الى أقل من 10% في 1997، وأقل من 6% في 2004 (Bellal, 2013).

تبعاً للمخططات الحكومية، تم تحديد هدف رفع حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي من 5% الى 10% بنهاية سنة 2014 (وزارة الصناعة، 2011). غير أن هذا الهدف لم يتم بلوغه وبقيت حصة الصناعة التحويلية في نفس المستوى. فرغم كل البرامج الموجهة لدعم هذا القطاع لم تتجاوز قيمته المضافة 6%. حيث كانت 8,5% في 2016، 7,5% في 2017، 6,5% في 2018، و 9,5% في 2019 (ONS, 2020).

2.4 الفلاحة:

استفاد قطاع الفلاحة من أموال دعم كبيرة، تم تقديرها في المتوسط ب 438 مليون دولار سنويا (Djellab, 2017). غير أن حصته في الناتج المحلي الإجمالي بقيت شبه ثابتة. حيث كانت 13% في 1999، 7,12% في 2016، 2,12% في 2017، 3,12% في 2018، و 9,12% في 2019 (ONS, 2020).

3.4 السياحة:

رغم برامج الدعم التي استفادت منها السياحة، غير أن القطاع مازال يراوح مكانه حيث لم تزد مساهمته في الدخل الإجمالي الداخلي عن 1,7%، وهي تقريبا نفس النسبة في بداية الألفية 1,8% (Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, 2008, p. 40).

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة لتبيين أثر آليات الدعم الاقتصادي الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاستناد الى معطيات قانونية ورقمية إحصائية عما تحملته الخزينة العمومية من أجل التنوع الاقتصادي.

لقد خلصت الدراسة الى محدودية آليات الدعم الاقتصادي في تحقيق التنويع الاقتصادي. حيث على الرغم من المبالغ الهامة التي تحملتها الخزينة العمومية، إلا أن تأثيرها على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات كان شبه معدوم.

بل على العكس، ساهمت آليات الدعم في تفشي ممارسات تعرقل مسار التنويع وتضرر بالاقتصاد الوطني، وبدافع الضرائب في الجزائر، أهمها التحويل غير القانوني للعملة الصعبة للخارج والممارسات الاحتياطية التي تتسبب في تشويه المنافسة، وإبعاد المستثمرين الجادين من السوق، مما فاقم من ظاهرة البحث عن الربح.

من أجل بناء اقتصاد متنوع، يجب الشروع في اصلاح عميق للاقتصاد الجزائري يهدف الى إرساء قواعد صلبة لاقتصاد السوق قوامها الحرية الاقتصادية والمنافسة الشفافة. يتم ذلك من خلال التقليل من التدخل البيروقراطي في العملية الاقتصادية وفسح المجال لآليات السوق. وفي هذا الإطار، ينبغي إعادة النظر كليا في آليات الدعم التي استعرضناها في هذا البحث. فمثلا بالنسبة للشركات العمومية العاجزة ينبغي تطبيق تدابير القانون التجاري عليها، حيث لا يُعقل أن يستمر دافع الضرائب في الجزائر في تمويل شركات عاجزة بمبالغ طائلة. أما بالنسبة للنفقات الجبائية فينبغي إعادة النظر فيها جذريا بتعديلها أو حذفها كلية مع اصلاح عميق للنظام الجبائي بما يحفز النشاط الانتاجي، وتركيز الجهد على تحسين المناخ العام للأعمال. يمكن للدولة أن تواصل تقديم الدعم لبعض الفروع

الاقتصادية، وذلك من خلال شروط صارمة، وذلك وفقا للأولويات التنموية التي يتم تحديدها وفقا للخطة التنموية الاستراتيجية.

المراجع:

باللغة العربية:

– المجلس الشعبي الوطني. (2004). *الجريدة الرسمية للمداولات، السنة الثالثة رقم 133 ليوم 17 نوفمبر*.

تاريخ الاسترداد 2020/07/15 من: http://www.apn.dz/ar/images/journal_officiel_debats/5_legislature/jod_5leg_13_3.pdf

- وأج. (2018). فلاحية : تحديد نهاية 2018 كآخر أجل للانتهاء من عملية تحويل الأراضي إلى حق الامتياز. تاريخ الاسترداد 2020/05/12، من وكالة الأنباء الجزائرية: <http://www.aps.dz/ar/economie/61387-2018>
- وزارة الصناعة. (2011). المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية. تاريخ الاسترداد 2020/10/15 من: <http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89>
- وزارة المالية. (2019). المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2020. الجزائر.

التقارير:

- مجلس المحاسبة. (2018). التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016. تاريخ الاسترداد 2020/06/15 من: <https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2019/01/Rapport-APLRB-2016-Ar-.pdf>

باللغة اللاتينية:

- ASCM. (1994). *Agreement on subsidies and countervailing measures*. Geneva: World Trade Organization. Retrieved from: https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/24-scm.pdf.
- Bellal, S. (2013). *Dutch disease et désindustrialisation en Algérie, une approche critique*. *Revue du Chercheur*, Volume 12, Numéro 12, pp. 1-13.
- Bouzidi, A. (2008). *Industrialisation et Industries en Algérie*. Dans *L'Algérie de demain Relever les défis pour gagner le futur*. Consulté le 15/07/2020, sur : <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/06416-etude.pdf>.
- Cour des comptes. (2014). *rapport annuel 2012*.
- Cour des comptes. (2015). *Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013*. Consulté le 20/07/2020, sur https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/cdc-rapports/RAPPORT_APLRB_2013_FR.pdf.
- Cour des comptes. (2016). *Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2014*. Consulté le 19/06/2020, sur https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/cdc-rapports/RAPPORT_APLRB_2014_FR.pdf.
- Cour des comptes. (2018). *Rapport annuel*. Consulté le 14/06/2020, sur : https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2019/12/rapport_annuel2018.pdf.
- Cox, A. (2006). *Overview of Approaches for Assessing Subsidies*. In OECD, *Subsidy reform and sustainable development: economic, environmental and social aspects* (pp. 25-39). Paris: OECD Publishing.
- Djellab, S. (2017). *Communication sur le traitement de la question agricole à L'OMC : Soutien interne, subventions aux exportations et accès au marché*,

- Consulté le 14/06/2020, sur: <https://www.commerce.gov.dz/media/guide/source/doc-dgce/omc/omc6.pdf>.
- General Agreement on Tariffs and Trade (1947). Geneva: UNTS Volume Number 55-I-814.
 - Mebtoul, A. (2011). *Quelles perspectives pour l'économie algérienne face au système rentier*, Consulté le 14/05/2020, sur https://www.reflexiondz.net/Quelles-perspectives-pour-l-economie-algerienne-face-au-systeme-rentier_a14066.html
 - Meddahi, R. B. (2019). *Surfacturation des importations et taux de change parallèle*. Consulté le 21/07/2020, sur: <https://nourmeddahi.github.io/El-Djazair/Surfacturation.pdf>
 - Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme. (2008). *Schéma Directeur d'Aménagement Touristique "SDAT 2025"*. Alger.
 - Ministère de l'industrie. (2017). *Le Ministère de l'Industrie et des Mines veut revoir le dispositif du SKD/CKD*. Consulté le 21/07/2020, sur: <http://www.mdipi.gov.dz/?Le-Ministere-de-l-Industrie-et-des>.
 - Ministère des finances-DGPP. (s.d.). *Rapports de présentation des lois de finances*. Disponible sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentations-des-lois-de-finances>.
 - Ministère des finances. (2014). *Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015*. Consulté le 23/07/2020, sur <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2015.pdf>.
 - Ministère des Finances. (2017). *Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2018*.
 - OMC. (2006). *Rapport sur le commerce mondial 2006*. Genève: Publications de l'OMC.
 - ONS. (2020). *Comptes économiques 2016-2019*. Alger: Office National des Statistiques.
 - Oxford. (2020). *Definition of subsidy*, from https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/american_english/subsidy.
 - Temmar, A. (2018). *Privatisations : entretien avec Hamid Temmar, ancien ministre de l'Industrie*. Consulté le 14/05/2020, sur <https://www.tsa-algerie.com/privatisations-entretien-avec-hamid-temmar-ancien-ministre-de-l-industrie/>.
 - World Bank Group. (2000). *Algeria - Privatization Assistance Project (English)*. Washington, D.C. Retrieved 08/05/2020, from <http://documents.worldbank.org/curated/en/567691468768693974/pdf/multi-page.pdf>.